مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

ماهية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وأزمته
The Essence of Contemporary Islamic Political Thought and Its Crisis

الطالب. سيّاف خيشة
sayyafkhicha@gmail.com
د. عبد الرحمن خلفة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

تاريخ الإرسال: 21-07-2019 تاريخ القبول: 06-06-2020

الملخـــص:

تحاول هذه المقاربة تقديم عرض إجمالي للفكر السياسي الإسلامي المعاصر باعتباره حقلاً معرفيًا يرصد رؤى واجتهادات علماء ومفكري الإسلام في موقفهم من ظاهرة السلطة السياسية، حيث تنطلق في تحديد ماهيته من خلال مفهومه ومحدداته وظروف نشأته وأهم خصائصه والإشكالية الرئيسة التي تحكمه وتعبر عنه، ثم بيان الأزمة التي يعيشها من خلال توصيفها وتحليلها وذكر أهم أسبابها ثم الإشارة إلى إمكانات تجاوزها، لتخلص في الأخير إلى الفجوات التي تركها والثغرات التي لم يسدها حتى تتضافر الجهود على النظر فيها وتقديم الحلول لها.

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، الدولة الإسلامية، الخلافة الإسلامية، أزمة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

Abstract:

This approach attempts to present a comprehensive presentation of contemporary Islamic political thought as a field of knowledge that observes the visions and interpretations of Islamic scholars and thinkers in their point of view on the phenomenon of political authority. It begins by defining its meaning through its concept, determinants, conditions of its origin, its main characteristics and the main problematic that governs and expresses it. and then describing the crisis that is experiencing through its characterization, analysis and mention the main reasons, after that indicating the potential to overcome them and finally getting rid to aperture which left and did not fill until concerted efforts on where provide solutions to them.

Keywords:

contemporary Islamic political thought, Islamic State, Islamic Caliphate, Crisis.

المقدمـــة:

كانت المسألة السياسية وما زالت من أبرز الميادين التي عمل عليها عدد من المصلحين والمفكرين المسلمين خلال قرن من الزمان تقريبًا، سواء كان ذلك عن طريق الفكر والبحث أو النضال العملي.

ومما لاشك فيه أن الفكر السياسي ورواده تأثروا بالظروف التي عاشوا فيها كما أنهم أثروا فيها، ويظهر هذا واضحًا في القضايا التي شغلت تفكيرهم، والتي حاولوا أن يجتهدوا في تمحيصها وبيان وجهة نظر الإسلام فيها، ومن مجموع هذه القضايا وكتاباتهم فيها نشأ وتطور ما يعرف بالفكر السياسي الإسلامي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

المعاصر.

تنطوي عملية دراسة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر على قدر غير ضئيل من التعقيد والتشابك والغموض، بسبب اختلاف التصنيفات والتقسيمات، وعدم التوافق بين الباحثين على أُطُر ومقتربات ومناهج ومفاهيم محددة في هذا الحقل المعرفي الكبير، فضلاً عن غياب الجهود التراكمية الموصولة، التي توضح نقاط البداية والنهاية في الجهود البحثية والدراسية في هذا الحقل، وفي المحصلة يجد الباحث نفسه أمام غابة متشعبة واسعة، وأمام مهمة أساسية في اشتقاق خريطته الذاتية، وصولاً إلى تصنيف وتقسيم يتلاءم مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك من خلال طرح الأسئلة الآتية:

– ما هو مفهوم الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وما هي محددات هذا المفهوم، وما هي الظروف التي نشأ فيها والخصائص التي انطبع بها ؟

– ما هي التحديات الرئيسة التي يواجهها هذا الفكر، والتي ظهرت في شكل أزمة يسعى إلى تجاوزها ؟

إن هذه الدراسة تمثل مقاربة في عرض إجمالي للفكر السياسي الإسلامي المعاصر باعتباره حقلاً معرفيًا يرصد آراء واجتهادات علماء ومفكري الإسلام في المسألة السياسية في هذا العصر، مستخدمًا المنهج الوصفي في عرض بعض هذه الآراء والاجتهادات، والمنهج التحليلي في مناقشة بعضها، كما لا تدخل الدراسة في جزئيات القضايا المعروضة، وذلك باعتبارها بحثًا في الفكر السياسي وليست بحثًا في الفقه السياسي أو القانون الدستوري، ومن خلال ذلك تم عرض موضوع الدراسة حسب الخطة الإجمالية الآتية:

المبحث الأول: ماهية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

المطلب الأول: تعريفات ومحددات مصطلح الفكر السياسي الإسلامي .

المطلب الثاني: نشأته وخصائصه.

المبحث الثاني: أزمة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

المطلب الأول: أزمة الهوية.

المطلب الثاني: مأزق الدولة القومية الحديثة.

المطلب الثالث: أزمة منهجية في تناول مسائل السياسة.

خاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: ماهية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

يتم في هذا المبحث معالجة ماهية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وذلك من خلال محاولة تعريفه وذكر أهم محدداته وذلك من خلال توضيح الفرق بين الفقه والفكر في المجال السياسي، ثم ظروف نشأته وأهم سماته وخصائصه والإشكالية الرئيسة التي تحكمه وتعبر عنه.

المطلب الأول: تعريفات ومحددات مصطلح الفكر السياسي الإسلامي.

أولاً/ التعريف بمصطلح الفكر السياسي الإسلامي.

تصطدم محاولات تعريف المفهوم الثلاثي (الفكر السياسي الإسلامي) وكغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، بجملة مصاعب تجعل عملية ضبطه – اسمًا ومسمًى – وتحديده وتدقيقه وضبطه ضبطًا جامعًا مانعًا من الصعوبة بمكان، ليس لغموض موضوعه فحسب، وإنما لأسباب أخرى كثيرة منها صعوبة حصر ما قد يدخل في هذا الموضوع وما قد يخرج منه، كما أن علوم الأمة بحكم علاقاتها التكاملية تتأبى على الفواصل الجامدة القاطعة التي تعزل كل علم بعيدًا عن الآخر، لذلك يظل في كل منها – رغم تميزه في موضوعه العام – ما يشده إلى الآخر وما

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

يربطه به ويصله، كما أن الفكر السياسي عند المسلمين شهد إسهامات طبقات مختلفة من العلماء والحكماء والفلاسفة وحتى الخلفاء والقضاة والأمراء[1].

إزاء ما سبق يكون تحديد مفهوم الفكر السياسي الإسلامي عملية استرشادية كاشفة لما يمكن أن يشكل المحتوى المعرفي والعلمي العام له، وإن لم يكن الدقيق التفصيلي، وفيما يأتي بعض تعريفاته:

– "يقصد بالفكر السياسي الإسلامي حصيلة التفكير الواعي والعقلاني للمسلمين في مسألتي السلطة السياسية (الشرعية)، والمؤسسة السياسية (الدولة)"[2].

– "إعمال العقل فيما له صلة بظاهرة السلطة على مقتضى النظر الشرعي"[3]، أي أن الرؤى الفكرية جاءت في وجهتها إلى ظاهرة السلطة على

[1]– نادية محمود مصطفى [وآخرون]، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية : حقل العلوم السياسية نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ط 2002 م، ص78–79 . و صهيب علي جاسم، الفكر السياسي الإسلامي عند حامد ربيع (1925م، 1989م)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة، إشراف الدكتور بحر الدين تشي با، جامعة ملايا، 2012 م، ص (غ–مقدمة البحث).

[2]– امحمد جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة – قطر، ط1، 2015 م، ص 10.

[3]– مصطفى منجود، اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، عدد خاص: الأمة في قرن، 2000–2001م، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ط 2002م، ص 12.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

مقتضى النظر الشرعي، أي في إطار ما وافق الشرع قرآنًا وسنةً.

– مجموعة الآراء والمبادئ والنظريات التي أطلقتها المجموعة البشرية الإسلامية منذ ظهور الرسالة الإسلامية، تعرض تلك المجموعة من الآراء والمبادئ والنظريات للعلاقة بين الفرد والسلطة، كما درست وفسرت ظاهرة السلطة في نشأتها، ووجوبها أو جوازها، وتطورها، ومؤسساتها، ووظائفها، وتحركها في المجال الدولي، ومآلها[1].

– "مجموع إسهامات المسلمين – تنظيرًا ونُظُمًا وممارسة – منذ مبعث الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى يومنا هذا، في مجالات الملك وتنظيم مؤسسات الحكم وسياسة شؤون الرعية والعلاقات الخارجية، فكر وتطبيق مبنيان على الأصول الشرعية المستمدة من نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع، تحقيقًا للهدف المنشود الذي توخته رسالة الإسلام من استخلاف الإنسان على الأرض والفوز في آخرته"[2]. فإسهامات المسلمين في التنظير هو ذلك القسط من التعامل مع السلطة الذي يوصف بأنه تصور ومدركات، أما إسهاماتهم في النظم فهي الحلول الوضعية التي استطاعت الجماعة أن تُقيمها لمواجهة التحديات التي تَعْرِض لها، أما الممارسة فهي التعامل اليومي مع الواقع ببساطته وصراحته، سواء كان ذلك التعامل مطابقًا للنظم أو مخالفًا لها في أحيان أخرى، أو ساعيًا لتحطيم

[1]– جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط3، 1993م، ص 20–21 .

[2]– صهيب علي جاسم، الفكر السياسي الإسلامي عند حامد ربيع، مرجع سابق، ص (غ– مقدمة البحث) .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

النظم حيث يرتفع مفهوم الثورة[1].

هذه العلاقة بين العناصر الثلاثة – التنظيم والنُظُم والممارسة – كانت واضحة في التاريخ الإسلامي، فالنشأة كانت من خلال القيم والمفاهيم المنزلة في شكل قواعد سماوية، التي شكلت بدورها فكرًا شاملاً وفلسفة، أما الممارسة التي نبعت من ذلك الفكر خلال حياة الرسول صلى الله عليه وسلم لم تكن سوى مجموعة من النظم ارتفعت إلى مستوى القواعد النظامية باعتبار الهيمنة الروحية للرسول صلى الله عليه وسلم وشخصيته الإنسانية، ولكن عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وتطور المجتمع الإسلامي ومن منطلق الطبيعة الذاتية للحضارة الإسلامية التي أساسها إعطاء الإرادة الفردية قسطها من المسؤولية والاختيار، كان على المجتمع السياسي أن يواجه مشكلاته بتطويع تلك النظم وبتحويل تلك القيم إلى إطار للتعامل، مما جعل ممارسة الجماعة قابلة للخطأ والصواب[2].

تأسيسًا على ما سبق، يتضح من خلال عرض بعض تعريفات مصطلح ومفهوم (الفكر السياسي الإسلامي) الإطار العام الذي يشكل الحدّ الأدنى لما ينبغي أن يطلق عليه (الفكر السياسي الإسلامي) باعتباره إعمالاً للعقل وما يستتبع ذلك من التدبر والتأمل والنظر والاعتبار، فيما له صلة بالظاهرة السياسية التي تتجسد عمليًا في السلطة السياسية، وأن تكون الآراء والنظريات الناتجة عن ذلك في وجهتها إلى ظاهرة السلطة على مقتضى النظر الشرعي، أي في إطار ما

[1]– حامد عبد الله ربيع، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، تحرير وتعليق: سيف الدّين عبد الفتاح إسماعيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007م، 1/157–158.

[2]– المرجع نفسه، 1/158–159 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

وافق الشرع.

أما (المعاصر) فهو قيد لتحديد الفترة الزمنية للفكر السياسي الإسلامي، حيث يمكن اعتبار سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924 م حقبة زمنية شكلت مجالاً إسلاميًا معاصرًا، تولدت عنها – أي هذه الحقبة الزمنية – معظم الإشكاليات والقضايا الرئيسة التي شكلت موضوعات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، والتي ما زالت تفعل فعلها في وقتنا الراهن[1].

ويمكن بناء على ما سبق تعريف (الفكر السياسي الإسلامي المعاصر) بأنه: مجموع الآراء والاجتهادات والرؤى، التي حاولت تقديم تصور عن طبيعة الدولة في الإسلام، وعن السلطة وصلاحيتها والأمة ودورها من منظور إسلامي، منذ سقوط الخلافة العثمانية وإلى اليوم. كما ينصرف الحديث عن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر غالبًا إلى أطروحات الحركة الإسلامية على وجه الخصوص.

ثانيًا/ الفرق بين الفقه والفكر في المجال السياسي.

تبرز قضية التفرقة بين الفقه السياسي والفكر السياسي كضرورة ملحة في هذا المقام (من الناحية المنهاجية والمعرفية)، لأن ضبط العلاقة بين مفهومي الفقه والفكر هو مقدمة لإزالة التباس المفاهيم وتداخلها واختلاطها في الأذهان.

الفقه والفكر من حيث المفهوم الدلالي لهما، يقومان على إعمال العقل

[1]– رضوان السيّد، سياسيَّات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط2، 2015 م، ص 117 وما بعدها. امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، ط2، 2015م، ص31 وما بعدها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

والذهن في القضايا التي يواجهها الإنسان بصورة تؤدي إلى فهمٍ بعد استفراغ الوسع والجهد، لكن التفرقة بينهما تنصرف إلى ثلاثة أبعاد هي:

1– من حيث المرجعية العلمية والمعرفية:

تتحدد مرجعية الفقيه في الوحي المعصوم، حيث يقوم باستخراج أحكام الشرع اجتهادًا لا عصمة له، أما الفكر فإن الوحي بالنسبة له هو الإطار العام الذي يحكم حركته، والمجال الذي ينبغي أن تدور فيه هذه الحركة ولا تتعداه، دون تضييق أو إعنات لها، لأن موضوعه الأساس هو الواقع الذي يسعى إلى توصيفه وتحليله وتفسيره وفهمه وتحديد أسباب فشله وكيفية التعامل معه، وهو في مهمته هذه، يستقرئ الوحي وسنن التاريخ وإنتاج العقول السابقة سواء أكانت مسلمة أو غير مسلمة، لذلك يدخل المفكر المسيحي وغيره الذي أنتج وتفاعل مع النسق المعرفي الإسلامي ضمن مصادر الفكر السياسي الإسلامي وهو ما لا يمكن أن يتم في الفقه السياسي الإسلامي[1].

2– من حيث المنهجية:

يتعامل كل من الفقيه والمفكر مع النص والواقع، إلا أن أسلوب التعامل ومقاصده تختلف من الفقيه إلى المفكر، في حين يبتغي الفقيه من تحليل النص وفهم الواقع الوصول إلى حكم شرعي لا بدّ أن يكون صادقًا وصحيحًا ومتسقًا مع

[1]– نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن–فيرجينيا–الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1415هـ–1994م، ص83. نادية محمود مصطفى [وآخرون]، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 76.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

الشرع، نجد أن المفكر لا يسعى لذلك، وإنما مبتغاه الوصول إلى توصيف دقيق للواقع، وتقديم أفكار لعلاجه يحاول أن تكون صادقة وصحيحة وصالحة لأنه لا يترتب عليها فعل تكليفي، من هنا كانت منهجية المفكر تنصرف إلى فهم الواقع وتشريحه، وفي نفس الوقت فهم النص واستكناه مضامينه وسبر مقاصده ومدلولاته، مع زيادة نسبة الواقع لديه، عكس الفقيه الذي يتعامل مع النص بصورة تفوق تعامله مع الواقع[1].

3– من حيث وحدة التحليل الأساسية:

وحدة التحليل الأساسية بالنسبة للفقيه هو الفرد والظاهرة الفردية، أما المفكر فالمجتمع أو الجماعة هي وحدة التحليل لديه، فهو يبحث ظاهرة جماعية بالأساس[2].

يُعدّ الفقه السياسي مصدرًا لمن أراد التنظير أو صياغة قضايا تتعلق بحقل النظرية السياسية، وذلك لخصوصية المصادر الفقهية التي تتعامل بصورة أساسية مع الوحي الخالد الذي يقدم الأطر العامة والمحددات الكلية للظاهرة السياسية، أما الفكر السياسي فيمكن عدّه مصدرًا لرصد تطور تعامل المسلمين مع الظاهرة السياسية، وذلك لارتفاع نسبة الواقع في المرجعية المعرفية للفكر السياسي الذي يفرض التغيّر والتجدّد لأنه متجدد متحول دائمًا[3].

إن إلحاق الفقه بالفكر هو إطلاق لمنضبطٍ بقواعد، هي أصوله التي تحدث

[1]– نصر محمد عارف، المرجع نفسه، ص 83–84.

[2]– المرجع نفسه، ص 84.

[3]– المرجع نفسه، ص 84–85.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

عنها علماء أصول الفقه، لذلك فإن إدراك طبيعة الفارق بين الفقه والفكر يؤدي إلى تلافي بعض الحرج المنهجي والمعرفي الذي قد يؤدي إليه ذلك الخلط بين مفهومي الفقه السياسي الإسلامي والفكر السياسي الإسلامي.

المطلب الثاني: نشأته وخصائصه.

نشأ الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في ظروف خاصة تركت بصماتها على الموضوعات التي كانت مدار بحثه وتفكيره، فقد نشأ أساسًا كرد فعل على مجموعة من التحديات أهمها:

1- الموقف التحقيري الذي اتخذه الغرب من العالم الإسلامي، الذي بلغ أوجه ومداه في احتلاله لأغلب ديار المسلمين[1].

2- انهيار الخلافة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ثم إلغاءها كلية على يد كمال أتاتورك سنة 1924م، وقد عبّر بعض الإصلاحيين المتأخرين عن وجهة جديدة في فهمهم لمنصب الخلافة الإسلامي، وليس ببعيد موقف عبد الحميد بن باديس مؤسس (جمعية العلماء المسلمين)، حيث استنكر صراحةً الصورة التي انتهت إليها الخلافة مع الأتراك العثمانيين، فقد رأى أن منصب الخلافة قد "انسلخ عن معناه الأصلي وبقي رمزًا ظاهريًا تقديسيًا ليس من أوضاع الإسلام في شيء. فيوم ألغى الأتراك الخلافة _ولسنا نبرر كل أعمالهم_ لم يلغوا الخلافة بمعناها الإسلامي وإنما ألغوا نظامًا حكوميًا خاصًا بهم وأزالوا رمزًا خياليًا

[1]- سعدي كريم سليمان، الحزبية والتعددية في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، دار الروافد الثقافية، بيروت-لبنان، ط1، 2013، ص341 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

فتن به المسلمون لغير جدوى"[1]، ومهما يكن من أمرٍ، فإن سقوط الخلافة رسميًا أدخل المسلمين فترة عصيبة، عاشوا خلالها محنة حقيقية وحالة من فقدان التوازن، أدى ذلك إلى دخول ساحة التفكير في الإسلام وحفظ أحكامه بعيدًا عن ظل الخلافة، أو أي نموذج لحكم سياسي إسلامي، ودخلت التيارات الفكرية في سجال حادّ حول سبل إعادة حكم الإسلام في نظام سياسي[2].

3- تبلور مشروع الدولة الوطنية القومية في العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية، وقد عنَى النموذج العربي للدولة الوطنية القومية تحييدًا للدّين أو إبعادًا صريحًا له عن ساحة العمل السياسي[3]، حيث بدا أن الفكر العلماني يعمل بإصرار على أن يسيطر على أوضاع المجتمع كاملة، وأن يصوغ المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة بطابعه، ويعمل على أن يفصل الدّين عن أوضاع المجتمع وينشئ نظامًا علمانيًا صرفًا[4].

أدّى الجدل حول إلغاء الخلافة، مع تعمّق نزعة التغريب مع الهيمنة الاستعمارية على الأقطار الإسلامية، ونشوء مؤسسات سياسية حديثة قائمة على

---

[1]- عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، إعداد وتصنيف عمّار الطالبي، الشركة الجزائرية، الجزائر، ط3، 1997م، مج2، ج1، ص410.

[2]- أنور أبو طه [وآخرون]، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، حرّره وقدم له: معتز الخطيب، جسور للترجمة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 2016، ص 177.

[3]- رضوان السيّد، سياسيَّات الإسلام المعاصر، مرجع سابق، ص36.

[4]- طارق البشري، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996م، ص23.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

العقلانية الغربية، أدى إلى تبلور أفكار سياسية إسلامية جديدة تدور حول مسائل الحكم والسلطة والدولة والأمة، وفي هذه الفترة بالذات تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر على يد حسن البنا، فيما اعتبر تحولاً تاريخيًا مهمًا في مسيرة الفكر الإسلامي الذي انتقل من طور اتَّخذ فيه الشكل الفقهي المؤسّسي، والجَمْعِيَّاتِي الدعوي، إلى طور من النضاليّة والتسييس المباشر، عُرف لاحقًا(بالحركية الإسلامية)، الذي امتد تأثيره على التَفَكُر الإسلامي بالدّين ودوره بشكل عام، وعلى علاقة الدّين بالمجال السياسي بشكل خاص[1].

حفزت التحديات السابقة على ظهور الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بشكل متدرج في عشرينيات القرن العشرين، وذلك على خلفية قطيعة تدريجية مع فكر وممارسات الإصلاحية الإسلامية (الطهطاوي، التونسي، الكواكبي، الأفغاني، محمد عبده...)، ومن علامات وأمارات هذه القطيعة وهذا التغيّر:

1– الموقف من الغرب: فقد اختفى تدريجيًا التمييز بين السياسات الغربية والثقافة الغربية كما كانت الإصلاحية الإسلامية تفعل دائمًا. بدأ المفكرون المسلمون ينظرون إلى الثقافة والسياسات الغربية الاستعمارية باعتبارهما وجهين لعُمْلةٍ واحدةٍ، وتصدران عن المصدر نفسه، وبالتالي تملكان الطبيعة العدوانية والمخرِّبة نفسها[2].

2– الموقف من الدولة الوطنية: تخلى الاصلاحيون المتأخرون (رشيد رضا) تدريجيًا عن التحالف مع المشروع السياسي للدولة الوطنية، منذ أن بدأ هذا

[1]– أنور أبو طه [وآخرون]، مرجع سابق، ص177–178.

[2]– رضوان السيد، سياسيَّات الإسلام المعاصر، مرجع سابق، ص34.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

المشروع يلبس لبوسًا علمانيًا، إلى أن كانت القطيعة والانفصام بين الدولة الوطنية ورجالات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، خاصة الدولة الوطنية في صيغتها العسكرية العلمانية، حيث جرى نفيُ الأطروحات غير الإسلامية مطلقًا، وقيل أن النظام الصالح هو نظام الدولة الإسلامية المتمثل في إعادة الخلافة أو إقامة الدولة الإسلامية الملتزمة بتطبيق الشريعة[1].

كما نشأ اهتمام خاص بالكتابة الجديدة في الفقه السياسي في سياقات عديدة منها: سياق التعليم والتدريس[2]، حيث عُهد إلى عبد الوهاب خلاف بتدريس مادة السياسة الشرعية في مدرسة القضاء الشرعي، فوضع كتابًا لهذا الغرض سمّاه (السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية)، ونشره محبُّ الدين الخطيب الذي نبّه في مقدمته إلى أن "علاقة الإسلام بنظام الدولة وأصول الحكم قلّما أُفردت بالتأليف قبل اليوم"، ووصف الكتاب بأنه "فريد في بابه"[3]. ثم جاء بعده محمد يوسف موسى، فأعدّ دروسًا لطلبة الدراسات العليا في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، صاغها في كتاب (نظام الحكم في الإسلام)، وقال إن التأليف فيه "مادة جديدة لم يقم بدراستها

[1]– المرجع نفسه، ص36–37.

[2]– معتز الخطيب، الوسطية الإسلامية وفقه الدولة: قراءة نقدية، مجلة تبيُّن للدراسات الفكرية والثقافية، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول، العدد 3، شتاء 2013م، ص172.

[3]– عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، المطبعة السلفية، القاهرة، ط1350هـ، ص1.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

على نحو مفصل أحد من قبل..."[1].

والسياق الثاني جاء مع منظّري الإخوان المسلمين تحديدًا، حيث أخذت الكتابات طابعًا سجاليًا مع الفكرة العلمانية، مع الإلحاح على مسألة الدمج بين الدّين والدولة[2]، كما أشارت إلى تقصير المسلمين في (فقه الدولة) في مقابل توسعهم في (فقه العبادات)، كما دعت إلى ضرورة تطبيق أحكام الشريعة لتطويق تسلل القوانين الوضعية[3].

والسياق الثالث هو سياق الدعوة إلى الإصلاح ومقاومة الجمود والتقليد أو مقاومة الاستعمار، حيث نشر عبد الحميد بن باديس مقالاً عام 1938م، قدّم فيه خلاصة تجربته ورؤيته للحكم في ظل ما يسمى بالديمقراطية أو الحكم المدني من خلال نموذج خطبة أبي بكر الصديق الخليفة الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم، محددًا في أصول الولاية في ثلاثة عشر أصلاً[4]، وإنّ "الممعن في الأصول الثلاثة عشر التي وضعها للنظام السياسي في الإسلام...يتولد لديه انطباع صريح في أن ابن باديس كان يرى أن الأمة هي مصدر كل سلطة وأنه لا يجوز أن تحكم

[1]– محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص3.

[2]– عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1981، ص5.

[3]– يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2001م، ص7.

[4]– عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، مرجع سابق، مج2، ج1، ص401–405.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

الأمة إلا بالقانون الذي ترضاه لنفسها وتلزم ولاتها بتنفيذه، وأن المسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن في حدود القانون"[1].

من خلال العرض السابق، يظهر اختلاف الفكر السياسي الإسلامي الحديث ممثلاً بتيار النهضة الإصلاحي، عن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ممثلاً بالفكر الحركي في غالبه الأعم، ويظهر هذا الاختلاف في عمق الإشكاليات، ومناهج النظر، والأهداف المرسومة، ووسائل بلوغها، فيما كان الهاجس الإصلاحي هو مسألة النهضة أو الترقي أو التمدن أو التقدم، كانت إشكالية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الأساسية هي الهوية ومقتضياتها وأساليب ووسائل حفظها[2].

لقد اغتالت فكرة الهوية والخوف عليها–كما يرى الشنقيطي– فكرة الإصلاح والنهضة التي دعا إليها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وأضرابهم منذ مائة عام[3]، ويمكن ردّ فكرة الهوية والحفاظ عليها، والنزوع إلى الانطواء والانكفاء على الذات حمايةً لها، إلى التحديات

[1]– فهمي جدعان، الماضي في الحاضر: دراسات في تشكُّلات ومسالك التجربة الفكرية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997م، ص136.

[2]– عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط4، 2015م، ص269–272. رضوان السيد، سياسيَّات الإسلام المعاصر، مرجع سابق، ص9.

[3]– محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة–قطر، ط1، 2018م، ص515.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

السابقة التي نشأ في كنفها الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

المبحث الثاني: أزمة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

يبدو الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، باعتباره تفكيرًا حول مسألتي السلطة والدولة يعاني من أزمات عديدة، يعالج هذا المبحث أبرزها، من خلال توصيفها وتحليلها وذكر أهم أسبابها ثم الإشارة إلى إمكانات تجاوزها.

المطلب الأول: أزمة الهوية.

لقد كان الوعي الذي ظهر في سياقه الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وعيًا مأزومًا للتغيرات الهائلة التي أحدثها سقوط الخلافة، وما استطاع التآلف مع ظاهرة الدولة القومية التي ظلت أمينة لأصلها الأوروبي العلماني، كما أدى الدخول المباغت للثقافة الأوروبية في العالم الإسلامي إلى حدوث تغييرات حاسمة على مستوى الأفكار والعلاقات والبُنى الاجتماعية فيه، فقد ولدت التبعية والوفود الفكري الغربي ومؤسساته ازدواجيةً شاعت في كل النظم والأفكار والعادات والقيم، وما أدّى إليه ذلك من صدع في المجتمعات الإسلامية بين النظم والأفكار الموروثة، ومثيلاتها الوافدة من الحضارة الأوروبية[1]. كما أدى اكتشاف المسلمين للتقدم الأوروبي الهائل إلى إثارة قدر كبير من الدهشة والخوف والتعجب، كما أثار بين أوساط المثقفين منهم تساؤلات مشوبة أحيانًا بالقلق والخوف حول موقف المسلم من علوم الغرب وتقنياته الحديثة، وحول الموقف الذي يجب أن يتخذه المسلم في مواجهة الانتشار الكثيف لثقافة غربية تبدو في الظاهر مجردة من

[1]– طارق البشري، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص13.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

أي مرجعية دينية، وهكذا فقد أصبحت مسألة الالتقاء أو التنافر بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية، هي الموضوع الرئيس المطروح على بساط النقاش والجدل الفكري الذي هيمن على الحياة الثقافية في العالم الإسلامي ابتداءً من القرن التاسع عشر[1].

إزاء ذلك كله، لم يَعُد من مهمة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر فتح باب الاجتهاد في مقاومة ركود القديم الموروث فقط، بل جَدّت له مهمة الدفاع عن الأصول والثوابت التي تُميز العقيدة الإسلامية وهوية المسلمين، ودفع هذا فريقًا من قادة الفكر الإسلامي إلى الابتعاد عن الموقف التجديدي، والانخراط في موقف الذود عن الأصول والدفاع عن أصل قيام المؤسسات الإسلامية التقليدية في القضاء والتعليم وغيرها[2].

أدّت هذه الأزمة في مجملها إلى بروز ظاهرة الاكتفاء والانكفاء في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في تفاعله مع الثقافة الإنسانية، وخصوصًا مع المكاسب الإنسانية المعاصرة في الحقوق والحريات السياسية، فالإحساس بعدم الحاجة إلى ثقافة الآخرين وعلومهم ونمط عيشهم أدى إلى الفقر الفكري في المجال السياسي، و لم يُدرك قادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر حاجة المسلمين إلى تجربة وثقافة الغرب السياسية في بناء حضارتهم وتفعيل قيمهم السياسية الإسلامية

[1]– أنور أبو طه [وآخرون]، خطاب التجديد الإسلامي: الأزمنة والأسئلة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004م، ص156–157.

[2]– طارق البشري، المرجع نفسه، ص12.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

إلا في أواخر القرن العشرين[1].

نخلص من ذلك إلى أن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر كانت إشكاليته الأساسية الهوية ومقتضياتها وأساليب ووسائل حفظها، وبسبب هذه الذات الفاقدة للثقة بذاتها تكاد تضيع فكرة الإصلاح والنهضة التي دعا إليها الفكر النهضوي والإصلاحي، وتغتالها فكرة الهوية والخوف عليها.

المطلب الثاني: مأزق الدولة القومية الحديثة.

ولد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر مسكونًا بهاجس إعادة بناء الدولة الإسلامية منذ بواكيره، وذلك بسبب تفكك أُسُس الإجماع الأهلي ومباني الشرعية التقليدية التي قام عليها الاجتماع الإسلامي بفعل الاجتياح الاستعماري الغربي، كما جاءت صدمة إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا سنة 1924م مشفوعة بقيام الدولة الوطنية العلمانية، مما دفع بمطلب (الدولة الإسلامية) إلى الصدارة، خاصة في الخطاب الإسلامي الحركي[2].

تحول الفكر الإسلامي الحركي إلى ثقافة عامة، وتحولت أطروحته حول (الدولة الإسلامية) إلى خطاب عام داخل الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وتدور أطروحة (الدولة الإسلامية) التي تعتبر الطبعة الإسلامية للدولة القومية الحديثة حول الدولة التي تحكم بالشريعة، حيث يسعى هذا الفكر في أطروحته إلى

[1]– محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص514.

[2]– فهمي جدعان، الماضي في الحاضر، مرجع سابق، ص137، ومعتز الخطيب، الوسطية الإسلامية وفقه الدولة، مرجع سابق، ص172.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

أسلمة الدولة الوطنية الحديثة، أي إضفاء الشرعية الدينية على هياكلها المؤسسية البيروقراطية، مع تصويب منظومتها القيمية التشريعية، وذلك من خلال المزاوجة بين مقاييس الأحكام السلطانية في نظرهما إلى الدولة التي كانت مؤطرة بتجربة دولة الخلافة أو الدولة السلطانية، والتصورات القانونية للدولة الحديثة من دون تبيُّن خيوط الفصل بين نموذجَي الدولة واستتباعات هذا الفصل المنهجية والنظرية[1].

كما أن مفهوم الشريعة–في هذه الأطروحة– لصيقٌ بفكرة الدولة والجانب التشريعي فيها حصرًا، وهذا المفهوم للشريعة ينتمي إلى سياق الدولة القومية الحديثة ووفق منطقها الخاص مما يجعلها مرادفة للقانون، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الشريعة دورها كفاعل اجتماعي لمصلحة الدولة الحديثة، فالشريعة ليست قانونًا وليست فعل السلطة أو تشريعها ولا تشريع فئة من الناس، بل هي نِتاج التجربة التاريخية وتفاعل الجماعة المسلمة مع النص/الوحي[2].

إن الدولة القومية الحديثة كما تبلورت في الغرب وتشكلت عبر التاريخ بَنَت سلطتها على تحويل الوظائف التي كان يقوم بها المجتمع حتى قرون قريبة إلى مؤسساتها الناشئة ثم المتجذرة ثم العميقة، والتي ترسخت وتكرست بزعم أنها أكثر رشدًا وكفاءة من الأفراد ومن وحداتهم الاجتماعية وشبكاتهم الإنسانية

[1]– السيّد ولدْ أبّاه، الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010م، ص15.

[2]– هبة رؤوف عزت، نحو عمران جديد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015م، ص136.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

ودوائرهم الدينية والعرقية، فهي تستبطن في بنيتها وتكوينها السعي إلى التحكم والهيمنة عن طريق ممارسة الحكم المركزي، الذي يقوم على أن الدولة مصدرُ الشرعية ومنها تصدر القوانين، وتؤسس عملية التقنين لسيطرة الدولة الشاملة على جميع المجالات (التعليم، الاقتصاد والتجارة، أنماط السلوك والعقاب...)، فالدولة القومية الحديثة كما نشأت في الغرب لها منطقها الخاص الذي لا يخضع للقيم الدينية ومن ثم فهي علمانية بالضرورة، كما تأسست على ادعاءات شمولية واسعة النطاق، من ذلك مقولات السيادة العلوية والمطلقة لهذه الدولة، ومبدأ الطاعة والخضوع الكاملين، إلى جانب احتكار أدوات العنف بيدها والانفراد بمشروعية استخدامه ضمن ما أسماه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بالاستخدام المشروع للعنف[1].

يَكْمُن المأزق في التسليم بنموذج الدولة القومية الحديثة والسعي إلى أسلمتها والمزاوجة بينها وبين الموروث الإسلامي من دون إدراك لمنطقها الداخلي المختلف عن المنظومة العقدية والتشريعية الإسلامية، وأهم نتائج هذه المزاوجة هي مركزية الدولة والوظائف المنوط بها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من تطبيق الشريعة إلى إصلاح المجتمع، كذلك تزعزع مفهوم الأمة وتغير مفهوم الشريعة ووظائفها كما يرى رضوان السيد، وهذان الأمران يقعان في أساس

[1]– وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، ط3، 2015م، ص57 وما بعدها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

التأزم الحاصل في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر[1]، حيث أن الدولة في الخبرة التاريخية الإسلامية لم تتحول إلى مطلق نهائي، بل بقيت سلطتها مقيدة بسلطة الأمة عليها ومحددة بكونها أداة حماية المجتمع، وهي الوسيلة لتحقيق أهدافه ودعم الجماعة/الأمة[2]، فجوهر النموذج الإسلامي للحكم يقوم على أولوية المجتمع على الدولة، أو أنه يعتمد في تأسيس مؤسساته على المجتمع ومن خلال المجتمع، وليس على الدولة أو من خلالها، وهذا الذي حفظ له وجوده عبر التاريخ وأسهم في تطوره في بعض الأحيان، وحال دون انهياره في أحيان أخرى[3].

إن اعتبار الدولة المدخل الأساس والوحيد للإصلاح يعبر في حقيقته عن " تأثّر الفكر الإسلامي المعاصر الشديد بالفكر القومي الحديث السائد، ذلك أن هذا الفكر هو الذي يعطي للدولة الأهمية الاستثنائية والخاصة التي تجعل منها المعبود الحقيقي للمجتمع، لأنه يطابق فيها بين هوية هذا المجتمع وقيمه ونظامه وغاياته"[4].

الحل يكمن في العمل على التخفيف من وطأة الدولة القومية الحديثة

[1]– رضوان السيد وعبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م، ص14.

[2]– هبة رؤوف عزت، نحو عمران جديد، مرجع سابق، ص126.

[3]– نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، 2004م، ص19.

[4]– برهان غليون ومحمد سليم العوا، النظام السياسي في الإسلام، مراجعة رضوان زيادة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004م، ص50.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

وتجريدها من ادعاءاتها الشمولية في تمثيل الدّين والجماعة السياسية بدل اعتمادها المدخل الوحيد للإصلاح، مع العمل على تحويل ما أمكن من صلاحياتها إلى الجماعات الأهلية المستقلة (المجتمع المدني)، بحيث لا يبقى منها إلا ما كان ضروريًا لإدارة الاجتماع السياسي فقط[1]. كما يحتاج الفكر السياسي الإسلامي المعاصر إلى الاجتهاد في اتجاه أن يكون – بحق– تحريريًا ومتجانسًا مع أصوله ومثاليته من ناحية، ومع واقعه المعقد المنوط به تقويمه وتطويره من ناحية أخرى، خاصة في حلّ الإشكال الرئيس الذي يكمن في مدى إمكانية التعايش بين نمط الدولة القومية الحديثة بأدواتها وخصائصها وبين المطالب الأخلاقية والدينية التي يسعى إليها هذا الفكر، حيث يواجه دولة لم ينظّر لها ولم يصنعها بنفسه، ولم تنشأ نتيجة صيرورة تاريخية إسلامية.

المطلب الثالث: أزمة منهجية في تناول مسائل السياسة.

يعاني الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من أزمة منهجية شديدة التركيب والتعقيد نتيجة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية يمكن رصد أهمها في الآتي:

1– يلاحظ المتابع أن هاجس الوافد الخارجي –الغربي تحديدًا– وضغطه كانا أحد العوامل الرئيسة –إن لم يكن العامل الرئيسي– الذي أثار همة الفكر لدى رواد الكثير من اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ومن هنا جاء في معظمه فكرًا انفعاليًا وليس متفاعلاً، مفعولاً به وفيه وليس فاعلاً، تحدده وتشكل خريطته البحثية ردود الأفعال وليس المبادرات الذاتية، بحيث يمكن القول إجمالاً: إنه كان فكر (الردود) على أطروحات (الآخر) الفكرية أو العقائدية أو

[1]– نصر محمد عارف، المرجع نفسه، ص37.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

السياسية، حيث كانت معظم الأطروحات الكبرى تأتي في صورة رد فعل، أو محاولة للدفاع عن الذات أو لدحض هجوم من هذا الفصيل أو ذاك أو من هذا الباحث أو ذاك، مُنطبعًا في الأخير بمنهجية علم الكلام التاريخية، حيث كان فكرًا منافحًا عن الهوية والذات مدافعًا عنها، وليس تفكيرًا هادئًا منطلقًا من ذاته، محددًا بأسئلته هو، ساعيًا لتحقيق أهدافه الخاصة به. والفكر الدفاعي بطبيعته ليس فكرًا إبداعيًا، ولا يتخذ موقف المبادرة وتتحدد أولوياته من خارجه، حسب ما يرى الآخر ويريد ويفرض، نقول ذلك رغم الإدراك أنه لم يكن ثمة مفر في بعض الأحيان إلا الانحباس في الفكر الدفاعي، حين بلغ الهجوم على ثوابت الإسلام ومبادئه وتراثه السياسي حِدّة وعُتوًا من الداخل والخارج بشكل ما كان أنسب لصده إلا الدفاع ورد التهمة[1].

2– التعامل مع الفكر السياسي على أنه أحد أبواب علم الفقه، ومن ثم سيطرة الرؤية الفقهية على كل ما يتعلق بالتفكير السياسي، فقد اعتمد معظم الباحثين المعاصرين –كما توصلت إحدى الدراسات– على الأبواب المتصلة بالفكر السياسي في الموسوعات الفقهية أكثر من اعتمادهم على كتب الفكر السياسي[2]، وما كانت شهرة كتاب (الأحكام السلطانية) للماوردي إلا لأنه يمثل اقترابًا فقهيًا في التعامل مع الظاهرة السياسية، في مقابل كتابه (تسهيل النظر وتعجيل الظفر) الذي يُعدّ أهم كتبه من زاوية الفكر السياسي، وقد برز هذا

[1]– مصطفى منجود، اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن، مرجع سابق، ص83–94. ونصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مرجع سابق، ص2–3.

[2]– نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص76.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

الاتجاه نتيجة لأن معظم الرواد المعاصرين في الفكر السياسي الإسلامي جاؤوا من خلفية فقهية أو خلفية قانونية، لذلك كان من المنطقي أن تكون مرجعيتهم مرجعية فقهية أو قانونية[1].

إن مقاربة الفكر السياسي الإسلامي من زاوية الفقه ستؤدي لا محالة إلى تجميد هذا الفكر، وإفقاده الحيوية اللازمة وتحويله إلى مجموعة من القواعد الكبرى، ذلك أن الفقه يسعى دائمًا إلى الوصول إلى أحكام وتقنينات وقواعد عامة، بينما الفكر يسعى إلى الوصول إلى حلول لمشاكل قد تكون هذه الحلول وقتية أو نسبية وقد لا تمثل قاعدة أو حكمًا، كما أن منهجية الفقه يغلب عليها الطابع الاستنباطي بينما منهجية الفكر عادة ما يغلب عليها الطابع الاستقرائي، ولذلك يلاحظ سيطرة الرؤية الدستورية القانونية على مجمل الكتابات التي تتعامل مع النظام السياسي الإسلامي عند المعاصرين[2].

3- تأرجح التعامل مع المفاهيم السياسية الإسلامية بين النزعة الخصوصية (السلفية) وذلك من خلال الانحياز المطلق لها، وبالتالي رفض كل المفاهيم الغربية دون تبيّن وتبصرة في الغالب الأعم، وبين المبالغة في حشر المفاهيم الغربية في منظومة المفاهيم الإسلامية (الترادف والتوفيق)، حتى لو كان بين هذه وتلك شقة خلاف كبيرة، فرفضت النزعة الخصوصية بموجب ذلك مفاهيم الحزبية، والقومية،

[1]- نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مرجع سابق، ص10-11.

[2]- المرجع نفسه، ص11. وهبة رؤوف عزت، الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2015م، ص85 وما بعدها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

والتعددية، والديمقراطية، والبرلمانية، ومشاركة المرأة سياسيًا، وولاية الذمي. بينما استعملت النزعة التوفيقية الديمقراطية مرادفا للشورى، والانتخاب مرادفًا للبيعة، والبرلمان مرادفًا لأهل الحل والعقد، والحرب الدفاعية مرادفا للجهاد، والقومية مرادفا للأمة، والأقليات مرادفا لأهل الذمة، والقانون مرادفًا للشريعة[1].

إن المطلوب هو طرح المفاهيم الأساسية للسياسة في الإسلام بصورة عقلانية متوازنة تستلهم التراث الإسلامي وتحيط بالفكر السياسي المعاصر والظواهر السياسية المعاصرة، وفي الوقت نفسه تقوم بعملية تجديد منهجي لإصلاح مناهج التفكير المتعلقة بمجمل الظاهرة السياسية وتشعباتها[2]، بحيث يكون من أهداف هذه العملية المنهجية تحويل اهتمامات البحث السياسي الإسلامي من التركيز على الحاكم إلى التركيز على عملية الحكم ذاتها، ومن التركيز على الدولة والسلطة إلى الانشغال بمفهوم المجتمع وكيفية إنهاض فعالياته وبناء مؤسساته، بشكل يمكّن من إعادته إلى حالة القوة التي كان عليها[3].

4- تكمن أزمة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في جانب منها في تاريخيّتها، وفي جانب آخر في عدم اهتمامها الكافي بالنصوص المقدسّة المؤسّسة،

[1]- مصطفى منجود، اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن، مرجع سابق، ص98–99.

[2]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2002م، ص61 وما بعدها.

[3]- نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مرجع سابق، ص37.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

والقرآن على وجه الخصوص[1]، فقد تم الاعتماد بصورة مبالَغ فيها على الأشكال التاريخية للنظم السياسية الإسلامية واعتبارها مرجعية عليا حاكمة ينبغي الالتزام بها وإعادة تكرارها. وهيمن المستند التاريخي في الاجتهاد الفقهي، كما غفل كثيرون عن التأثيرات الوافدة من حضارات أخرى، ودورها في صياغة الثقافة والنظم السياسية التاريخية في الحضارة الإسلامية، خاصة الثقافة السياسية للفرس وتأثيرها الواسع في الثقافة السياسية الإسلامية[2]، وفي المقابل سادت عقلية التساهل في دراسة بعض الموضوعات المفصلية، واستند ذلك إلى موقف تراثي أسيء استخدامه بشدة، وهو مدخل التوقف فيما شجر بينهم، وصارت حادثة الفتنة حادثًا مفصليًا تحيط به بيئة الحيرة أكثر مما تحيط به عقلية التبيّن والوضوح وأصول الاعتبار من النماذج التاريخية والفكرية[3].

وفي ظل اتخاذ التجارب التاريخية مرجعية للباحثين المعاصرين أصبحت الصيغ التاريخية ومؤسساتها هي المؤسسات والنظم الإسلامية التي يجب التعامل

[1]– عبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012م، ص11–12.

[2]– امحمد جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، مرجع سابق، ص183 وما بعدها. ومحمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص351 وما بعدها.

[3]– سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة في دراسة الفكر السياسي الإسلامي، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرّران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999م، ص21.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

معها كمقدس ينبغي إعادة تفعيله، وليس كتجربة بشرية تمت في ظل ظروف اجتماعية وتاريخية معينة، ومن المستحيل إعادة إنتاجها في غير سياقها التاريخي، ومن ثَمّ فإننا إذا أردنا صياغة نظام سياسي معاصر ينتسب إلى الإسلام فإنه يجب علينا تكرار العملية المنهجية التي تمّت من خلالها عملية التفاعل بين الأصول والمصادر النظرية وبين الواقع، وليس تكرار نتائج هذه العملية المتمثّلة في نظم ومؤسسات نشأت في ظروف تختلف كثيرًا عن ظروفنا المعاصرة[1].

كما يستلزم تفعيل القيم السياسية الإسلامية في الزمن الحاضر تصحيح الانحراف السياسي الضارب بجذوره في التاريخ الإسلامي، والتشبث بالقيم السياسية الإسلامية كما وردت في الوحي، وبالتالي ليست مفاهيم الفقه السلطاني الذي وُلد من رحم الإمبراطوريات الإسلامية التاريخية مفتاح الأزمة، فكما يرى مالك بن نبي أن "كل محاولة لإعادة بناء حضارة الإسلام يجب أن تقوم أولاً، وقبل كل شيء، على أساس سيادة (الفقه الخالص) على (الواقع السائد) الذي نشأ عن صفّين، ولا شك أن هذا يقتضي رجوعًا إلى الإسلام الخالص، أعني تنقية النصوص القرآنية من غواشيها الكلامية والفقهية والفلسفية"[2].

5- يعاني الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من مناطق فراغ فكرية لم يقدر لاتجاهات هذا الفكر أن تملأها لظروف كثيرة، وإن كانت قد قدمت بعض

[1]- نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مرجع سابق، ص11-12.

[2]- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م، ص62.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

ما قد يفيد في ملئها بشكل أو بآخر، ويدخل فيها فراغ عدم استكمال البحث عن صيغ فكرية إسلامية تصاحب التطورات المعرفية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في قضايا البيئة والنوع الإنساني، والمعلوماتية، وفراغ الحديث المتجزئ عن العولمة، كذلك فراغ السكوت عن قضايا المستقبليات وعلم المستقبل في مناقشة مآل الأمة ومآل قضاياها التي لم تحسم بعد[1].

تظل قيمة الفكر السياسي وقيمة اتجاهاته رهن قدرته على حل الإشكالات الرئيسة المطروحة أمامه، وعلى مواجهة أزماته التي يعيشها، ويظهر ذلك في قدرته على الموازنة بين ما يريده الواقع السياسي وبين ما يريده هو لهذا الواقع، والأصل في ذلك أن لا يكون ما يريده الواقع على حساب المنطلقات الأساسية له، خاصة إذا كانت ذات جذور عقدية دينية، والوصول إلى الحد الأوسط بين الإرادتين أن يتبين الفكر السياسي الضروري للواقع، ويرتبه وفق أولوياته[2].

ويبدو أن غياب التخصصية الشرعية والنظريتين الاجتماعية والسياسية في كثير من رواد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر خاصة الفكر الحركي منه كما يرى بعض الباحثين، أدى إلى غياب (نظرية اجتماع سياسي إسلامي) بالمعنى العميق والبديل والاجتهادي المعاصر، حيث اجتهد هذا الفكر بزاد قليل من المعرفة وزخم كثير من ولع السياسة، مما أدى إلى خروج السياسة من مساحة علم

[1]– مصطفى منجود، اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن، مرجع سابق، ص103. وسيف الدين عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص19–20.

[2]– مصطفى منجود، المرجع نفسه، ص96.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

متخصص يجب أن يكتب فيه أهله وخبراؤه لتصبح شأنا عامًا يستطيعه كل كاتب، فكانت النتيجة إنتاجًا فكريًا غزير الكم فقير النوع[1].

الخاتمـــة:

لقد توصل البحث إلى نتائج عدّة، أهمها:

1- يرصد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر كحقل معرفي مجموع الآراء التي تفاعلت مع الظاهرة السياسية في قضاياها الرئيسية والفرعية منذ سقوط الخلافة العثمانية إلى يومنا هذا.

2- يُعدّ الفقه السياسي مصدرًا لمن أراد التنظير أو صياغة قضايا تتعلق بحقل النظرية السياسية، وذلك لخصوصية المصادر الفقهية التي تتعامل بصورة أساسية مع الوحي الخالد الذي يقدم الأطر العامة والمحددات الكلية للظاهرة السياسية، أما الفكر السياسي فيمكن عدّه مصدرًا لرصد تطور تعامل المسلمين مع الظاهرة السياسية، وذلك لارتفاع نسبة الواقع في المرجعية المعرفية للفكر السياسي الذي يفرض التغيّر والتجدّد لأنه متجدد متحول دائمًا، ومن ثمّ فإن مقاربة الفكر السياسي الإسلامي من زاوية الفقه ستؤدي لا محالة إلى تجميد هذا الفكر، وإفقاده الحيوية اللازمة وتحويله إلى مجموعة من القواعد الكبرى.

3- نشأ الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في إطار الجدل حول إلغاء الخلافة، مع تعمّق نزعة التغريب مع الهيمنة الاستعمارية على الأقطار الإسلامية،

[1]- هبة رؤوف عزت، الخيال السياسي للإسلاميين، مرجع سابق، ص85 وما بعدها. و عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سابق، ص9–10، وص264 وما بعدها .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

ونشوء مؤسسات سياسية حديثة قائمة على العقلانية الغربية، وكانت هذه التحديات هي سبب صعود إشكالية الهوية والحفاظ عليها كإشكالية رئيسة طبعت الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وإنتاجه إلى يومنا هذا.

4- أفرز الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في قراءته لأسس ومقومات النظام السياسي الإسلامي وفي سياق اشتباكه مع مفهوم الدولة الحديثة أربع اتجاهات: تأرجحت بين التمسك بعودة الخلافة والرفض المطلق للنظم السياسية الوضعية، وبين محاولة التوفيق بين النظام السياسي الإسلامي والديمقراطية الغربية، وبين محاولة البحث عن إمكانات التجديد من خلال التفاعل مع العصر في إطار الاتصال والتواصل مع المخزون القيمي والثقافي التراثي. تتفق هذه الاتجاهات في جملة من الثوابت، أبرزها الانشداد إلى الأصول الدينية بشكل أو بآخر، وتوثيق الصلة بين الديني والسياسي، كما تختلف في مقاربتها لموضوعة الدولة الحديثة ومقوماتها بين مداخل وأوليات متباينة ومتنوعة، وذلك وفق تباينها في قراءة المصادر والأصول النظرية وقراءة الواقع وحيثياته.

5- إن اعتبار الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الدولة هي المدخل الأساس والوحيد للإصلاح هو في حقيقته تأثر بالفكر القومي الحديث الذي يُعطي للدولة أهمية استثنائية وخاصة.

6- أدّت أزمة الهوية إلى بروز ظاهرة الاكتفاء والانكفاء في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في تفاعله مع الثقافة الإنسانية، مما أدى بدوره إلى الفقر الفكري في المجال السياسي.

7- يحتاج الفكر السياسي الإسلامي المعاصر إلى الاجتهاد في اتجاه أن يكون – بحق– تحريريًا ومتجانسًا مع أصوله ومثاليته من ناحية، ومع واقعه المعقد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

المنوط به تقويمه وتطويره من ناحية أخرى، خاصة في حلّ الإشكال الرئيس الذي يَكْمُن في مدى إمكانية التعايش بين نمط الدولة القومية الحديثة بأدواتها وخصائصها والمطالب الأخلاقية والدينية التي يسعى إليها هذا الفكر.

كما خلص البحث إلى تقديم التوصيات التالية:

1- تطوير الفكر السياسي الإسلامي من خلال فهم منطق الدولة القائمة والدولة المنشودة وما بينهما من فصل ووصل وانتقال.

2- الانتقال من العقلية السجالية التي تغلب عليها شروط السجال والتراع مع الخصوم، إلى العقلية الاجتهادية التي تحرص على التجديد المفاهيمي والالتفات إلى بناء الأفكار وتراكمها بشكل يحرص على التجديد والتطوير.

3- ضرورة رد الاعتبار للفكر السياسي الإسلامي، والتوجه له بالدراسة الأكاديمية ولدواع علمية وبحثية ومنهجية وليس لدواع سياسية أو إعلامية أو غير ذلك، أو ما هو في حكمها.

فهرس المصادر والمراجع:

الكتب:

1) امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، ط2، 2015م.

2) (ـــــ)، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة – قطر، ط1، 2015 م.

3) أنور أبو طه [وآخرون]، خطاب التجديد الإسلامي: الأزمنة والأسئلة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004م.

4) (ـــــ)، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، حرّره وقدم له:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

معتز الخطيب، جسور للترجمة والنشر، بيروت–لبنان، ط1، 2016

5) برهان غليون ومحمد سليم العوا، النظام السياسي في الإسلام، مراجعة رضوان زيادة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004م.

6) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط3، 1993م.

7) حامد عبد الله ربيع، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي (جزءان)، تحرير وتعليق: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007م.

8) رضوان السيد وعبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م.

9) رضوان السيّد، سياسيَّات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط2، 2015 م.

10) سعدي كريم سليمان، الحزبية والتعددية في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، دار الروافد الثقافية، بيروت–لبنان، ط1، 2013م.

11) السيّد ولدْ أبَاه، الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010م.

12) سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة في دراسة الفكر السياسي الإسلامي، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل(محرّران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999م.

13) (ـــــ)، النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2002م.

14) طارق البشري، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996م.

15) عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط4، 2015م.

16) عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، إعداد وتصنيف عمّار الطالبي، الشركة الجزائرية، الجزائر، ط3، 1997م.

17) عبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012م.

18) عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1981.

19) عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، المطبعة السلفية، القاهرة، ط1350ه.

20) فهمي جدعان، الماضي في الحاضر: دراسات في تشكُّلات ومسالك التجربة الفكرية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997م.

21) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م.

22) محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة–

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

قطر، ط1، 2018م.

23) محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

24) نادية محمود مصطفى [وآخرون]، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ط 2002 م.

25) نصر محمد عارف، في الأسس المعرفية للنظم السياسية الإسلامية، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، 2004م.

26) (____)، في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن– فيرجينيا– الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1415هـ–1994م.

27) هبة رؤوف عزت، الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2015م.

28) (___)، نحو عمران جديد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015م.

29) وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، ط3، 2015م.

30) يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2001م.

المجلات:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر·
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 63–98 تاريخ النشر: 17–11–2020

1) مصطفى منجود، اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، عدد خاص: الأمة في قرن، 2000–2001م، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ط2002م.

2) معتز الخطيب، الوسطية الإسلامية وفقه الدولة: قراءة نقدية، مجلة تبيُّن للدراسات الفكرية والثقافية، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول، العدد3، شتاء 2013م.

الرسائل الجامعية:

1) صهيب علي جاسم، الفكر السياسي الإسلامي عند حامد ربيع (1925م، 1989م)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة، إشراف الدكتور بحر الدين تشي با، جامعة ملايا، 2012 م.